الأمم المتحدة S/2022/749

مجلس الأمن

Distr.: General
11 October 2022
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)

تقرير الأمين العام نصف السنوي السادس والثلاثون

أولا - معلومات أساسية

1 - هذا التقرير هو التقرير نصف السنوي السادس والثلاثون الذي يقدمه الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004). وهو يتضمن استعراضاً وتقييماً لتنفيذ القرار منذ صدور التقرير السابق بهذا الشأن (S/2022/345) في 22 نيسان/أبريل 2022، ويتناول التطورات المستجدة حتى 23 أيلول/سبتمبر 2022.

ثانيا - تنفيذ القرار 1559 (2004)

2 - أُحرز تقدم محدود في تنفيذ القرار 1559 (2004) منذ أن اتخذه مجلس الأمن في 2 أيلول/سبتمبر 2004. فعدد من أحكامه لم يُنفّذ بعد، ومنها ما يتعلق بوجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وبأنشطة هذه الميليشيات.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

3 - سعى مجلس الأمن، باتخاذه القرار 1559 (2004)، إلى المساعدة على تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع وفي جميع أنحاء البلد، وذلك وفقا لاتفاق الطائف المبرم في عام 1989 الذي التزمت به كل الأطراف السياسية في لبنان. وقد ظل تحقيق هذا الهدف يتصدر الأولويات في ما أبذله من جهود.

4 - وفي 15 أيار/مايو، أجرى لبنان انتخاباته النيابية في موعدها المقرر. وأُجري تصويت المقيمين خارج البلد في 58 بلدا يومي 6 و 8 أيار/مايو. وكانت نسبة إقبال الناخبين على صناديق الاقتراع مماثلة للنسبة المسجلة في الانتخابات السابقة التي أجريت في عام 2018، حيث بلغت 49,2 في المائة. وكان هناك 718 مرشحا يتنافسون على 128 مقعدا في مجلس النواب. ومن بين هؤلاء، كانت هناك 118 امرأة (16,4 في المائة)، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة مع نسبة 14,4 في المائة في عام 2018.

5 - ووفقا للنتائج الرسمية، كما هو مبين في التقرير المؤرخ 14 تموز/يوليه 2022 بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) (S/2022/556)، احتفظت حركة أمل وحزب الله بجميع المقاعد الشيعية في مجلس النواب. وخسر التيار

الرجاء إعادة استعمال الورق

الوطني الحر مقاعده، لتصبح القوات اللبنانية أكبر حزب مسيحي – وأكبر حزب بشكل عام – في مجلس النواب. ولم يبرز أي حزب سياسي مهيمن من الجانب السني، في غياب حزب تيار المستقبل، الذي لم يعلن أي مرشح له في هذه الانتخابات. وفاز المستقلون والقوى الناشئة بما عدده 15 و 13 مقعدا على التوالي. وانتُخبت ثماني نساء لمجلس النواب، وهو ما يمثل زيادة عن العدد المنتخب في عام 2018 وهو ست نساء.

6 - وعلى الرغم من التنويه بالأداء العام للسلطات الانتخابية، تمكّنت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي والجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، وهي مجموعة محلية معنية بمراقبة الانتخابات، من توثيق انتهاكات مثل شراء الأصوات، والمحسوبية، وعدم المساواة في التغطية الإعلامية، والترهيب وعرقلة الحملات، وإساءة استخدام السلطة من قبل السلطات المحلية والأحزاب. وقُدم خمسة عشر طعنا إلى المجلس الدستوري، وهو الآلية الرسمية لتسوية المنازعات الانتخابية، للطعن في النتائج في 10 دوائر.

7 - وأشارت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي في تقريرها النهائي إلى أن "العديد من المرشحات اللواتي التقى بهن مراقبو البعثة أبلغن عن وجود عوائق ثقافية أو مالية أو سياسية تحول دون مشاركتهن. وأبلغت المرشحات والإعلاميات في جميع أنحاء البلد بعثة مراقبة الانتخابات بتعرضهن لتهديدات خطيرة ولتشويه سمعتهن على شبكة الإنترنت. وكشفت عملية رصد وسائل التواصل الاجتماعي التي تقوم بها البعثة تعليقات مهينة وتهديدات وإهانات ذات طبيعة جنسية، وتحريض على العنف". ونظرا لعدم وجود تدابير خاصة مؤقتة في لبنان، أوصت البعثة باعتماد هذه التدابير لزيادة تمثيل المرأة في مجلس النواب. وعلاوة على ذلك، خلص مشروع يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوثيق تجارب المرأة في الدوائر السياسة إلى أن 80 في المائة من المشاركات اعترفن بتعرضهن للعنف.

8 - وفي 20 أيار/مايو، أصدرت مجموعة الدعم الدولية للبنان بيانا رحبت فيه بإجراء الانتخابات في موعدها وحثت مجلس النواب الجديد على "المضي قدما بجرأة على صعيد إقرار التشريعات اللازمة لتأمين الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز الحوكمة، وتنفيذ الإصلاحات". ودعت المجموعة أيضا "جميع الأطراف المعنية إلى التحرّك سريعا لتشكيل حكومة يمكنها تنفيذ الإصلاحات الحيوية التي طال انتظارها ومواصلة العمل مع صندوق النقد الدولي، بما في ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات المسبقة التي التزم بها لبنان في الاتفاق المبرم على مستوى الموظفين في 7 نيسان/أبريل 2022 من أجل إرساء أسس متينة للتعافي الاجتماعي والاقتصادي المستدام للبنان".

9 - وبدأت فترة ولاية مجلس النواب المنتخب حديثا في 22 أيار/مايو. وفي 31 أيار/مايو، أعاد مجلس النواب الجديد انتخاب نبيه بري من حركة أمل رئيسا لمجلس النواب لولاية سابعة على التوالي، بأغلبية 65 صوتا من أصل 128 صوتا. كما انتخب مجلس النواب إلياس بو صعب من التيار الوطني الحر نائبا لرئيس مجلس النواب، أيضا بأغلبية 65 صوتا.

10 - ودخلت حكومة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي في وضع تصريف الأعمال مع بداية ولاية مجلس النواب الجديد. وفي 23 حزيران/يونيه، وفي أعقاب استشارات نيابية ملزمة عقدها الرئيس ميشال عون، كُلف رئيس حكومة تصريف الأعمال بتشكيل حكومة جديدة بدعم من 54 عضوا في مجلس النواب. وبعد يومين من الاستشارات النيابية غير الملزمة، قدم رئيس الوزراء المكلَّف إلى الرئيس تشكيلة وزارية مقترحة في 29 حزيران/يونيه. وكانت المناقشات بين رئيس الوزراء في حكومة تصريف الأعمال والرئيس بشأن تشكيل الحكومة مستمرة حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

11 - وفي 24 حزيران/يونيه، دعت مجموعة الدعم الدولية للبنان "جميع الأفرقاء السياسيين لتشكيل حكومة بسرعة" وشددت على ضرورة "الالتزام بالمهل الدستورية من أجل إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد". وبالمثل، دعا قادة دول مجلس التعاون الخليجي والأردن والعراق ومصر والولايات المتحدة، في بيانهم الختامي الصادر عن قمة جدة للأمن

والتنمية في 16 تموز/يوليه، "جميع الأطراف اللبنانية لاحترام الدستور والمواعيد الدستورية". كما أعرب القادة أنفسهم عن دعمهم للبنان، وخاصة لدور الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي "في حفظ الأمن في لبنان".

12 - وفي 26 تموز/يوليه، عقد مجلس النواب الجديد أول جلسة تشريعية له. وأفيد بأن الجلسة شابها مشادّات كلامية بألفاظ غير لائقة، بما في ذلك التنمّر على بعض عضوات مجلس النواب، الأمر الذي اقتضى إنهاء الجلسة في وقت مبكر. وفي 31 تموز/يوليه، نظمت مجموعة من الأفراد مسيرة من خلال صفحة على منصة إنستغرام بعنوان *"تحرّك نسوي"* تضامنا مع "النساء والفئات المستضعفة التي تستهدفها ممارسات العنف المنهجية من قبل السلطات ووسائل الإعلام وبعض قطاعات المجتمع".

13 - وبمناسبة حلول ذكرى عاشوراء في 9 آب/أغسطس، قال الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، إنهم "[يدعون] جدياً لتشكيل حكومة حقيقية كاملة الصلاحيات وخصوصاً أن هناك من يُبشّرنا بفراغ سياسي ومن يتهدد [...] بفراغ رئاسي". وفي 17 أيلول/سبتمبر، كرر تأكيد الحاجة إلى تشكيل حكومة، قائلا إنه "لا يجوز أن نصل إلى وقت [...] يكون هناك فراغ رئاسي وحكومة تصريف أعمال".

14 - وستنتهي ولاية الرئيس في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022. ووفقا للمادة 73 من الدستور اللبناني، يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه كهيئة انتخابية لانتخاب رئيس جديد "قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر". وبناء على ذلك، تكون فترة الانتخابات الرئاسية قد بدأت في 1 أيلول/سبتمبر. وحتى 23 أيلول/سبتمبر، لم يكن رئيس مجلس النواب قد دعا بعدُ إلى عقد جلسة لانتخاب الرئيس.

15 - وردّا على الجدل الدائر حول إمكانية تفويض السلطات الرئاسية إلى حكومة لتصريف الأعمال، شدد رئيس مجلس النواب، في خطاب ألقاه في 31 آب/أغسطس، على أهمية احترام الموعد النهائي الدستوري لإجراء الانتخابات الرئاسية، مضيفا أن "المجلس النيابي هو [...] الوحيد المناط به تفسير الدستور وما تضمنه من أحكام". وفي مقابلة أجريت معه في 8 أيلول/سبتمبر، قال الرئيس إن "مثل هذه الحكومة غير مؤهلة لتسلّم صلاحياتي بعد انتهاء ولايتي، وأنا أعتبر أنها لا تملك الشرعية الوطنية للحلول مكان رئيس الجمهورية".

16 - وفي 3 أيلول/سبتمبر، أطلق 13 عضوا في مجلس النواب من تكتل نواب "قوى التغيير" "المبادرة الرئاسية الإنقاذية"، داعين إلى انتخاب رئيس "إنقاذي" تتوافر فيه "معايير الرئاسة" التي حددتها المجموعة. وأشاروا إلى أنهم سيلجؤون إلى "وسائل الضغط الشعبية المشروعة بكل أشكالها وأساليبها" في حال عدم انتخاب رئيس جديد وفقا "للمعايير" التي حددوها قبل موعد 21 أكتوبر/تشرين الأول، عندما "يجتمع [مجلس النواب] حكما في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس" إذا لم يكن قد عُقد أي انتخاب لذلك الغرض، وذلك وفقا لنص المادة 73 من الدستور.

17 - وأحيا لبنان الذكرى السنوية الثانية لانفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس. ونُظمت مسيرات في بيروت، حيث طالب المتظاهرون بالعدالة. وقد ظل التحقيق المحلي في حادث انفجار المرفأ متوقفا منذ كانون الأول/ديسمبر 2021، بعد تقديم طعون قانونية ضد القاضي الذي يتولى قيادة التحقيق. وأعيد انتخاب بعض أعضاء مجلس النواب الذين كانوا يواجهون تهما في القضية لعضوية مجلس النواب. وفي 6 أيلول/سبتمبر، وافق مجلس القضاء الأعلى في لبنان على اقتراح قدمه وزير العدل في حكومة تصريف الأعمال هنري خوري بتعيين قاض مناوب يتولى مهمة البت في طلبات الإفراج عن المحتجزين في القضية، إلى أن يتمكن قاضي التحقيق الرئيسي من استئناف تحقيقاته. وأثارت هذه الخطوة احتجاجات واعتصامات من قبل عشرات من عائلات الضحايا، الذين اعتبروها محاولة من الطبقة السياسية لمنع تحقيق

العدالة. كما قدموا شكاوى جنائية في 12 أيلول/سبتمبر ضد السيد خوري ووزير المالية في حكومة تصريف الأعمال يوسف خليل لدورهما المزعوم في عرقلة التحقيق في الانفجار.

18 - وفي 3 آب/أغسطس، أصدرت مجموعة الدعم الدولية للبنان بيانا "[تلاحظ فيه] بقلق عدم إحراز تقدم حتى الآن في المسار القضائي [...]، و[تدعو] السلطات اللبنانية إلى بذل كل ما في وسعها لإزالة كافة العقبات التي تحول دون إجراء تحقيق محايد وشامل وشفاف في انفجار المرفأ". كما أشارت المجموعة في البيان إلى أنها "[تتوقع] أن يتبنى مجلس النواب [اللبناني] التشريعات الكفيلة بتعزيز استقلال القضاء، بما يتماشى مع المعايير الدولية". وتطالب عائلات الضحايا وبعض السياسيين اللبنانيين وخبراء حقوق الإنسان وجماعات الدعوة بشكل متزايد بإجراء تحقيق دولي في الانفجار.

19 - وبالإشارة إلى قضية *المدعي العام ضد مرعي وعنيسي*، أصدرت غرفة الاستئناف في المحكمة الخاصة بلبنان بالإجماع حكما بالسجن مدى الحياة ضد حسن حبيب مرعي وحسين حسن عنيسي في 16 حزيران/يونيه، حيث قضت دائرة الاستئناف بإدانتهما فيما يتصل بالهجوم الذي وقع في بيروت في 14 شباط/فبراير 2005 وأسفر عن مقتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و 21 آخرين وجرح 226 شخصا. والمحكمة إذ أصدرت حكم العقوبة تكون قد اختتمت الإجراءات القضائية وانتقلت إلى مرحلتها المتبقية اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2022.

20 - وشجع مجلس الأمن، في قراره 1680 (2006)، حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة على الاستجابة للطلب الذي قدمته حكومة لبنان بشأن ترسيم حدودهما المشتركة، مشيرا إلى أن هذه التدابير ستشكل خطوة هامة نحو تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ونحو تحسين العلاقات بين البلدين.

21 - ويظل ترسيم حدود لبنان وتعليمها بالغي الأهمية للتمكين من مراقبة الحدود وإدارتها على النحو السليم، ومنع التهريب، بما يشمل حركة الناس والسلع وربما الأسلحة. وبما أن ترسيم الحدود مسألة ثنائية، فإن إحراز التقدم بشأنها التزام منوط بلبنان والجمهورية العربية السورية وفقا للقرار 1680 (2006).

22 - ولم يُسجَّل أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. وعلاوة على ذلك، لم تقدم الجمهورية العربية السورية ولا إسرائيل ردا بشأن التحديد المؤقت للمنطقة الوارد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 1701 (2006) المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641).

23 - واستمرت إسرائيل في احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر واحتلال منطقة محاذية لها تقع شمال الخط الأزرق، وذلك في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006). وفي رسائل متطابقة موجهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن مؤرخة 20 نيسان/أبريل (A/76/817-S/2022/348)، و 12 أيار/مايو (A/76/831-S/2022/395)، و 23 أيار/مايو (A/76/843-S/2022/420)، أشارت الممثلة الدائمة للبنان، بناء على تعليمات من حكومتها، إلى أعمال البناء التي تقوم بها إسرائيل في بلدة الغجر أو بالقرب منها بوصفها "أعمالا استفزازية" و "خروقات [...] لسيادة لبنان وحرمة أراضيه".

24 - وواصلت الطائرات المسيَّرة من دون طيار والطائرات الثابتة الجناحين، بما فيها المقاتلات النفاثة التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، التحليق فوق لبنان، وذلك في انتهاك للسيادة الإقليمية للبنان ولأحكام القرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

باء - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

25 - واصلت حكومة لبنان جهودها من أجل بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، وذلك وفق ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004).

26 - وفي 5 حزيران/يونيه 2022، أدان الرئيس ورئيس حكومة تصريف الأعمال إسرائيل لإرسالها سفينة عائمة لإنتاج الغاز وتصنيعه وتخزينه إلى حقل كاريش البحري للغاز. وقال الرئيس إن "المفاوضات لترسيم الحدود البحرية [بين لبنان وإسرائيل] لا تزال مستمرة وأي عمل أو نشاط في المنطقة المتنازع عليها يشكل استفزازًا وعملاً عدائيًا". ووصف رئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال الإجراء الإسرائيلي بأنه "غاية في الخطورة". وفي 8 حزيران/يونيه، أصدر وزراء الدفاع والطاقة والشؤون الخارجية الإسرائيليون بيانا مشتركا أعلنوا فيه أن "منصة كاريش هي أحد الأصول الاستراتيجية لدولة إسرائيل" وأن إسرائيل "مستعدة للدفاع عنها". وفي 9 حزيران/يونيه، حذر الأمين العام لحزب الله من أن حزب الله "لديه القدرة العسكرية واللوجستية لمنع [إسرائيل] من استخراج [النفط] والغاز من حقل كاريش".

27 - وفي 2 تموز/يوليه، ورد أن قوات الدفاع الإسرائيلية اعترضت ثلاث طائرات مسيّرة "اقتربت من جهة لبنان نحو المجال الجوي فوق المياه الاقتصادية لدولة إسرائيل" ولكنها "لم تشكل تهديدا حقيقيا". وادّعى حزب الله في وقت لاحق أنه أطلق ثلاث طائرات مسيّرة غير مسلحة باتجاه حقل كاريش لإيصال "رسالة". وفي 4 تموز/يوليه، أفاد رئيس الوزراء المكلّف أن "أي عمل خارج إطار مسؤولية الدولة... غير مقبول ويعرض [لبنان] لمخاطر هي في غنى عنها". وفي 5 تموز/يوليه، حث القائم بأعمال رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد حكومة لبنان على "كبح جماح حزب الله" وإلا فإن إسرائيل "ستضطر للقيام بذلك".

28 - وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن مؤرختين 11 تموز/يوليه 2022 (S/2022/550)، أعرب الممثل الدائم لإسرائيل عن "قلق حكومته البالغ" إزاء حادث الطائرات المسيرة، واصفا إياه بأنه "عمل عدائي خطير ويشكِّل استفزازا آخر من جانب حزب الله". وردا على ذلك، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان، باسم حكومتها، في رسالتين متطابقتين موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن مؤرختين 11 آب/أغسطس 2022 (A/76/921-S/2022/619) ما يفيد "عدم جواز ادعاء إسرائيل بأن هناك منطقة اقتصادية إسرائيلية خالصة مثبتة ومعترف بها دولياً طالما لم تتوصل المفاوضات غير المباشرة بين لبنان وإسرائيل إلى اتفاق بشأن المناطق المتنازع عليها". وذكرت كذلك أنه "ينبغي الامتناع عن أي نشاط في المناطق المتنازع عليها...، وتركيز الجهود على الدفع قدماً بالمفاوضات".

29 - وفي عدة مناسبات في تموز/يوليه وآب/أغسطس، هدد الأمين العام لحزب الله بالتصعيد إذا كان "ممنوع" على لبنان استخراج نفطه وغازه، بينما يمكن لإسرائيل أن تبدأ بشكل انفرادي في استخراج النفط والغاز من حقل كاريش قبل توقيع اتفاق. وفي 19 تموز/يوليه، قال القائم بأعمال رئيس الوزراء إن إسرائيل "لا [ت]سعى إلى المواجهة، ولكن كل من يحاول مهاجمة سيادتنا أو المواطنين الإسرائيليين سيتعلم بسرعة كبيرة أنه ارتكب خطأ فادحًا". وصرّح رئيس هيئة أركان جيش الدفاع الإسرائيلي أفيف كوخافي في 11 أيلول/سبتمبر بأن "أي محاولة للهجوم على دولة إسرائيل في أي ساحة ستُقابَل برد فعل شديد أو بمبادرة وقائية". وفي 17 أيلول/سبتمبر، أعلن الأمين العام لحزب الله أنهم "[ينتظرون] طالما أن المفاوضات 'ماشية'، ومن كاريش لم يبدأ الاستخراج. الوقت متاح للحلول بعيدا عن المواجهة".

30 - وللحفاظ على الاستعداد العملياتي للجيش اللبناني وقوى الأمن اللبنانية، وافق كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية في 20 تموز/يوليه على مبلغ 83,5 مليون دولار لتقديم دعم حيوي فوري للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي لفترة أولية

مدتها ستة أشهر. وفي 12 آب/أغسطس، أعلن الجيش اللبناني أنه تلقى الدفعة الأولى من منحة بقيمة 60 مليون دولار تعهدت بها قطر دعما لرواتب أفراد الجيش.

31 - وظل لبنان يواجه انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، وأصبحت الاحتياجات الضرورية مثل الوقود والخبز والأدوية غير متاحة بتكلفة ميسورة للكثيرين. واستمرت قيمة الليرة اللبنانية في الانخفاض، لتصل إلى 000 38 ليرة للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة في السوق الموازية في أواخر أيلول/سبتمبر، مقارنة بسعر رسمي قدره 507,5 1 ليرات لبنانية للدولار الواحد. ودخل عشرات الآلاف من موظفي الدولة من الوزارات والهيئات الحكومية المحلية والمدارس والجامعات والمحاكم ووكالة الأنباء الحكومية في إضرابات مفتوحة منذ شهر حزيران/يونيه احتجاجا على الأوضاع المزرية. وانضمّ إليهم مئات القضاة والموظفين في شركة الاتصالات المملوكة للدولة ومشغلي شبكات الهاتف المحمول في آب/أغسطس. وتسبّبت الإضرابات في تعطيل الخدمات الأساسية والإجراءات الإدارية الحكومية.

32 - وظلت معدلات الجريمة مرتفعة في لبنان، حيث يعكس العدد الكبير من حوادث إطلاق النار الانتشار الواسع للأسلحة الصغيرة في جميع أنحاء البلد. وفي أعقاب سقوط قتلى في حادثين من حوادث إطلاق النار في طرابلس، أعلن وزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الأعمال، بسام مولوي، في 13 أيلول/سبتمبر عن وضع "خطة أمنية مستدامة لطرابلس". وتفيد التقارير بأن المهاجمين في إحدى عمليات إطلاق النار استخدموا أسلحة من الطراز العسكري. وجرى نشر الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي لاستعادة الهدوء. وفي 3 أيلول/سبتمبر، أصدرت قيادة الجيش اللبناني بيانا جاء فيه أن "قوة من الجيش دهمت مبنى في بلدة ذوق الحبالصة - عكار، وأوقفت 11 سورياً ولبنانيَّين. وضبطت أسلحة وذخائر مختلفة". وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت الحوادث التي سعى فيها المودِعون بالقوة للوصول إلى الأموال المودعة في حساباتهم المصرفية الخاصة، حيث قاموا بعمليات سطو باستخدام السلاح على ما لا يقل عن خمسة مصارف منفصلة في جميع أنحاء البلد في 16 أيلول/سبتمبر.

33 - ودعت السلطات اللبنانية بشكل متزايد إلى عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم وإلى تقديم المساعدة الدولية للاجئين داخل الجمهورية العربية السورية بدلا من لبنان. وفي 29 حزيران/يونيه، أصدر وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الأعمال، عبدالله بو حبيب، ووزير الشؤون الاجتماعية في تلك الحكومة، هكتور حجّار، مذكرة مشتركة موجهة إلى البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية والإقليمية أشارا فيها إلى العدد الكبير من اللاجئين في لبنان وصعوبة مراقبة حدوده، وحثا "المجتمع الدولي على إيجاد حلول مستدامة لمشكلة اللاجئين السوريين". وفي 6 تموز/يوليه، قال وزير المهجّرين في حكومة تصريف الأعمال في لبنان، عصام شرف الدين، في مقابلة أُجريت معه إن لبنان يعتزم البدء في إعادة 000 15 لاجئ سوري إلى ديارهم شهريا. وزار دمشق في 15 آب/أغسطس لمناقشة عودة اللاجئين مع المسؤولين السوريين. وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام مؤرخة 8 أيلول/سبتمبر، دعا رئيس الوزراء المكلّف الأمين العام إلى إطلاق "مسار وحوار نوعي ... ضمن خارطة طريق واضحة لمعالجة أزمة النزوح السوري". وفي 9 أيلول/سبتمبر، أوعز رئيس الوزراء المكلّف إلى المدير العام للمديرية العامة للأمن اللبناني، اللواء عباس إبراهيم، بالتفاوض مع الجمهورية العربية السورية بشأن العودة الآمنة والطوعية للاجئين السوريين في لبنان. واستنادا إلى عتبات الحماية المحددة للمساعدة على رصد الوضع، يفيد تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الشروط اللازمة للعودة الآمنة والمستدامة لم تتوافر بعد في الجمهورية العربية السورية.

34 - واقترنت هذه التطورات بفرض تدابير تقييدية، مثل حظر التجول المحلي، والحد من إمكانية حصول اللاجئين على الخبز المدعوم، فضلا عن زيادة حوادث التوتر بين المجتمعات المحلية.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

35 - دعا مجلس الأمن في قراره 1559 (2004) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وهذه الدعوة هي بمثابة حكم رئيسي في القرار لا يزال يتعيّن تنفيذه. ويجسد هذا الحكم ويؤكد من جديد قرارا التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف.

36 - ولا تزال الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية داخل البلد تعمل خارج سلطة الحكومة، في انتهاك لأحكام القرار 1559 (2004). وتملك عدة جماعات من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان أسلحة خارج سلطة الحكومة، لكن حزب الله هو أكثر الميليشيات تسلحاً في البلد.

37 - ولم يُحرز أي تقدم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على نحو ما دُعي إليه في اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). فمنذ اتخاذ هذا القرار، لم تُتخذ خطوات محددة لمعالجة هذه المسألة الحيوية التي تمس صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي.

38 - واستمر تنديد عدد من الأصوات في لبنان باحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية خارج أي إطار قانوني وبتدخله في الجمهورية العربية السورية، حيث تَعتبرُ هاتين المسألتين عاملين يزعزعان الاستقرار في البلد ويقوضان الديمقراطية. ويرى الكثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديداً ضمنياً بإمكانية استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

39 - واحتفاظُ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح، باعتراف الحزب نفسه وهذه الجماعات الأخرى، وتعزيزُ حزب الله لترساناته، حسب ما يُزعم، يطرحان عقبة جسيمة أمام قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها.

40 - وفي 25 نيسان/أبريل، أُطلق صاروخ من محيط القُليلة في جنوب لبنان باتجاه إسرائيل، فأصاب جنوب شرق بلدة شلومي الإسرائيلية. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق العشرات من قذائف المدفعية على لبنان في المنطقة العامة لوادي حامول والمناطق الواقعة شمال علما الشعب. ولم يبلّغ عن وقوع إصابات في أي من الحادثين. ولم تُعلن أي جماعة مسؤوليتها عن إطلاق الصاروخ.

41 - وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إليّ وإلى رئيسة مجلس الأمن، مؤرختين 3 أيار/مايو (S/2022/373)، أعرب الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة عن "بالغ القلق" إزاء إطلاق الصاروخ، قائلا إن: "هذا الهجوم يؤدي إلى تفاقم الحالة المتوترة أصلا على الأرض ويحمل في طياته إمكانية تصعيد خطير، مما يهدد المنطقة بأسرها". وأضاف أن هذا "يشكل دليلا قاطعا على وجود أسلحة غير مأذون بها... ومؤشرا آخر على فشل الحكومة اللبنانية في ممارسة سيطرتها على جميع أجزاء أراضيها".

42 - ورصدت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان غير ما مرّة أفرادا يحملون أسلحة هجومية، بعضهم يرتدون ملابس قتالية، وهم يستخدمون أربعة مجمعات من ميادين الرماية غير الخاضعة لسلطة الحكومة في مواقع غير مأهولة بالسكان في جنوب لبنان، لاسيما في زبقين والقنطرة ودير عامص وفرون.

43 - وفي 20 أيار/مايو، دعا الأمين العام لحزب الله إلى العودة للتجادل بشأن ترسانة سلاح الحزب "بعد سنة [أو] سنتين"، موضحا أن لبنان لديه قضايا أكثر إلحاحا يتعين معالجتها. وفي معرض إعرابه عن استعداد الحزب لمناقشة استراتيجية للدفاع الوطني، كرر الأمين العام لحزب الله في 25 أيار/مايو قوله "في البداية فلتجدوا حلا لمسألة الليرة [اللبنانية] والدولار [الأمريكي] والراتب ... ليبقى جيش وتبقى دولة وبعد ذلك نناقش إذا نسلم سلاحنا للدولة أو نسلم سلاحنا للجيش".

44 - وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إليّ وإلى رئيسة مجلس الأمن مؤرختين 25 أيار/مايو 2022 (S/2022/421)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن "إيران تنقل بلا هوادة منظومات وقدرات الطائرات غير المأهولة إلى مَن يتصرفون بإيعاز منها في لبنان والعراق وسوريا واليمن" في انتهاك للقرار 2231 (2015). وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلي وإلى رئيسة مجلس الأمن مؤرختين 31 أيار/مايو 2022 (S/2022/445)، رفض الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة "رفضاً قاطعاً جميع الادعاءات والافتراءات التي وردت بحق إيران في الرسالة [الإسرائيلية]".

45 - واستمرّ وجود الجماعات المسلّحة الفلسطينية خارج المخيمات. ورغم القرار الذي اتُّخذ في عام 2006 ضمن سياق الحوار الوطني، والذي تم التأكيد عليه في الجلسات اللاحقة، بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات، لم يُحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد والتابعة لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة، وتنظيم فتح الانتفاضة.

46 - وفي 4 تموز/يوليه، تصاعد نزاع شخصي بين أفراد فصائل في عين الحلوة، وهو أكبر مخيم للّاجئين الفلسطينيين في لبنان بالقرب من مدينة صيدا الساحلية الجنوبية، إلى إطلاق نار أسفر عن وقوع إصابات وتدمير للممتلكات وتشريد مؤقت للسكان. وفي 8 تموز/يوليه، وقعت اشتباكات مسلحة بين عائلتين في المخيم، تنتميان إلى الفصيلين الفلسطينيين لأنصار الله وفتح، على التوالي. وأفادت التقارير أن الاشتباكات كانت مرتبطة بنزاع ذي طابع شخصي، وأدت إلى تدمير للممتلكات وتشريد مؤقت. وفي 10 أيلول/سبتمبر، اندلعت اشتباكات مسلحة مرة أخرى بين نفس العائلتين في المخيم، استُخدمت فيها المدافع الرشاشة والقنابل والقذائف الصاروخية، وهو ما أدى إلى وقوع إصابات وأضرار مادية. وفي اليوم التالي، قامت القوة الأمنية الفلسطينية المشتركة داخل المخيم بإخراج جميع العناصر المسلحة لاستعادة الهدوء.

47 - وفي 8 آب/أغسطس، قُتل مسؤول فلسطيني من حركة فتح رميا بالرصاص في مخيم عين الحلوة. ويتعلق الأمر بمسؤول الارتباط في قوات الأمن الوطني الفلسطيني المكلف بالتنسيق بين مختلف الفصائل الفلسطينية في المخيم والجيش اللبناني. وشكلت حركة فتح لجنة تحقيق بالتنسيق مع القوة الأمنية الفلسطينية المشتركة والسلطات اللبنانية للتحقيق في الحادث.

ثالثا - الملاحظات

48 - أثني على السلطات اللبنانية لإجرائها الانتخابات النيابية في موعدها وفي ظل ظروف صعبة. فقد مكّنت الانتخابات الشعب اللبناني من ممارسة حقه في انتخاب ممثليه وأثبتت الاستقلال السياسي للدولة اللبنانية. وإنني أدعو مجلس النواب المنتخب حديثا إلى أن يعجّل الآن بإنجاز الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد.

49 - وأدعو أيضا القادة السياسيين اللبنانيين إلى العمل معا بغية إعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية وتشكيل حكومة دون تأخير لقيادة وتنفيذ الإصلاحات التي تستجيب لاحتياجات وتطلعات الشعب اللبناني. ومن المهم بنفس القدر أن يُنتخب رئيس جديد وفقا للإطار الزمني الدستوري. فليس بوُسع البلد، في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخه، أن يتحمل فترة مطولة من الفراغ في سدة الحكم أو السلطة التنفيذية.

50 - وأكرر الدعوة التي وجهها مجلس الأمن لاتخاذ تدابير لتعزيز مشاركة الشباب والنهوض بمشاركة المرأة وتمثيلها السياسيين بصورة كاملة ومتساوية ومجدية، بما في ذلك في الحكومة الجديدة، فضلا عن تمكينها اقتصاديا. ويجب وضع حدّ لجميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، بما في ذلك تلك التي تتعرض لها المرأة في الدوائر السياسة. وأحث السلطات

اللبنانية على تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجموعات المعنية بمراقبة الانتخابات، بما في ذلك اعتماد تدابير خاصة مؤقتة مثل نظام الحصص لزيادة تمثيل المرأة في مجلس النواب.

51 - ولا يزال القلق يساورني إزاء أحكام القرار 1559 (2004) التي لم تنفَّذ بعد. وأُدين إطلاق الصاروخ من جنوب لبنان على إسرائيل في نيسان/أبريل. كما أدين القصف المدفعي من إسرائيل ردا على ذلك. فمثل هذه الحوادث الأمنية تنطوي على خطر التصعيد السريع. وهي تذكّرنا بالمخاطر التي يشكلها الاحتفاظ بالأسلحة خارج سيطرة الدولة، واستمرار وجود الميليشيات المسلحة في لبنان، وانتهاكات إسرائيل المنتظمة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية. فهذه أمور ما زالت تقوض الأمن والاستقرار في لبنان والمنطقة.

52 - وتشكّل الظروف المعيشية المتردية أيضا مخاطر أمنية للبلد لأنها تفسح المجال أمام الجهات غير التابعة للدول. وفي هذا الصدد، أشدد على أهمية مواصلة تقديم الدعم الدولي والمعزز إلى الجيش اللبناني والمؤسسات الأمنية التابعة للدولة، من أجل أمن لبنان واستقراره. وأشكر جميع الجهات التي ما فتئت تساعد هذه المؤسسات في وقت يسوده ضغط هائل وأشجع جميع الشركاء على المساهمة في هذا الجهد.

53 - وإن احتفاظ حزب الله، كما يعترف الحزب نفسه، بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارج سيطرة حكومة لبنان ما زال يشكل مصدر قلق بالغ. وتشير الدعوات الصادرة عن شرائح عديدة من السكان اللبنانيين من أجل التنفيذ الكامل للقرار 1559 (2004) ورفضها حيازة السلاح خارج نطاق سلطة الدولة إلى أن احتفاظ حزب الله بالسلاح لا يزال مسألة مثيرة للانقسام داخل المجتمع اللبناني.

54 - وينبغي للدولة اللبنانية أن تكثف جهودها حتى تستأثر وحدها بسلطة حيازة الأسلحة واستخدام القوة في جميع أنحاء أراضيها. وأنا أواصل حثّ الحكومة والجيش في لبنان على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى من الحصول على الأسلحة ومن بناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك لأحكام القرارين 1559 (2004) و 1701 (2006). ويشكل وجود أسلحة غير مأذون بها في ميادين للرماية في جنوب لبنان لا تخضع لسلطة الحكومة انتهاكا واضحا.

55 - وأكرر دعوة كل الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأي نشاط عسكري داخل لبنان أو خارجه، وذلك وفق شروط اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). ومن الأهمية بمكان أن تصون الأطراف كافة هذا الاتفاق وأن تنفذ أحكامه من أجل تجنب شبح تجدّد المواجهة بين المواطنين اللبنانيين، وبغية تقوية مؤسسات الدولة. وعلى كل الأطراف المعنية أن تسهم في الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية.

56 - واستمرار مشاركة حزب الله، كما يعترف هو نفسه، في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية لا يشكل فقط انتهاكا لسياسة النأي بالنفس ولمبادئ إعلان بعبدا لعام 2012، بل ينطوي أيضا على خطر إقحام لبنان في النزاعات الإقليمية وتقويض استقرار لبنان والمنطقة. كما أنه دليل على عدم تقيد حزب الله بنزع سلاحه، ورفضه الخضوع للمساءلة أمام مؤسسات الدولة نفسها التي يُتوخى تعزيزها بواسطة تنفيذ القرار 1559 (2004). ويظل من دواعي القلق أيضا ما تفيد به التقارير من مشاركة حزب الله وعناصر لبنانية أخرى في القتال الدائر في أماكن أخرى في المنطقة.

57 - وينبغي لبلدان المنطقة التي تربطها بحزب الله علاقات وثيقة أن تشجع على نزع سلاح الجماعة وتحويلها إلى حزب سياسي مدني صرف، وفقا لأحكام اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004)، وبما يخدم على أفضل وجه مصلحة لبنان ومصلحة السلام والأمن في المنطقة.

58 - وفي هذا الصدد، من المهم تنفيذ القرارات السابقة المتخذة في إطار الحوار الوطني، وتحديدا القرارات المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وتنظيم فتح الانتفاضة.

59 - وإنّني أُدين بشدة جميع الانتهاكات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، لأنها تقوّض الثقة في الأجهزة الأمنية وفي المؤسسات الحكومية اللبنانية، وتشيع القلق لدى السكان المدنيين. وأُجدّد الدعوات التي وجهتُها إلى إسرائيل من أجل التقيّد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية الغجر والمنطقة المتاخمة شمال الخط الأزرق، والتوقّف فورا عن التحليق بطائراتها فوق المجال الجوي اللبناني. وإن ما زُعم من استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل متكرر للمجال الجوي اللبناني لضرب أهداف داخل الجمهورية العربية السورية هو من الأمور التي تثير بالغ القلق، وتشكل خطرا على استقرار المنطقة.

60 - وقد صادف شهر آب/أغسطس من هذا العام الذكرى السنوية الثانية للانفجار المروع الذي وقع في مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020. وحتى الآن، لم يحاسَب أحد عن ذلك الحادث. وأنا أكرر دعوتي إلى لبنان لكي يتخذ خطوات فورية تمكن قاضي التحقيق من إجراء تحقيق سريع ونزيه وشامل وشفاف في حادث الانفجار، تمشيا مع مطالب الشعب اللبناني بالمساءلة والعدالة. ويجب احترام استقلال القضاء. كما أكرر التأكيد على الحاجة إلى إجراء تحقيق شامل وشفاف في الاشتباكات الدامية التي وقعت في الطيونة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021 وفي اغتيال لقمان سليم.

61 - ومع اختتام المحكمة الخاصة بلبنان إجراءاتها القضائية، أثق بأن لبنان، تمشيا مع التزاماته بموجب القانون الدولي، سيضمن محاسبة من يقفون وراء الأعمال الإرهابية وسيكفل عدم الإفلات من العقاب عن ارتكاب أعمال العنف.

62 - وأشيد بلبنان لاستمراره في استضافة أكبر عدد من اللاجئين نسبة للفرد الواحد، على مستوى العالم. وتشكل الممارسات التقييدية التي تؤثر على اللاجئين في لبنان، والتي ساهمت في زيادة التوتر بين المجتمعات المحلية، مصدرا للقلق. وإذ أشير إلى أن عودة اللاجئين يجب أن تكون طوعية وآمنة وكريمة، فإنني أشيد بحكومة لبنان لسعيها إلى التعاون البناء في البحث عن حلول دائمة للاجئين السوريين وأشجعها على مواصلة العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن هذه المسألة. ومن المهم بالقدر نفسه أن يواصل المجتمع الدولي الحفاظ على استجابة قوية وموحدة لاحتياجات اللاجئين السوريين في لبنان.

63 - ومن الضروري أن تواصل الجهات المانحة دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في ضوء الحالة المزرية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون. وإن دور الوكالة في الحفاظ على الاستقرار في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هو الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى كما أنه أساسي لحفظ كرامة وأمن اللاجئين الفلسطينيين. وليس هناك في بذل هذه الجهود ما يخلّ بضرورة إيجاد تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن سياق تسوية شاملة في المنطقة.

64 - وإنني أعوّل على حكومة لبنان في أن تواصل الالتزام بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة أن تتقيد تقيدا تاما بالقرارات 1559 (2004) و 1680 (2006) و 1701 (2006). وستُواصل الأمم المتّحدة بذل مساعيها من أجل التنفيذ التام لتلك القرارات ولسائر القرارات المتعلّقة بلبنان.